

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

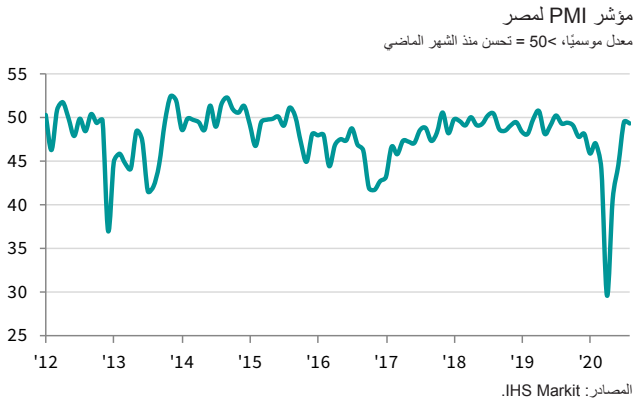
النشاط التجاري يرتفع للشهر الثاني على التوالي في أغسطس

النتائج الأساسية:

نمو الإنتاج والأعمال الجديدة للشهر الثاني على التوالي

فقدان الوظائف يظل قوياً، مع استمرار المؤشر الرئيسي في تسجيل قراءة أقل من 50.0 نقطة

ارتفاع أسعار المبيعات للمرة الأولى منذ شهر أكتوبر 2019



تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أغسطس 2020

تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"شهد القطاع الخاص في مصر زيادة في النشاط للشهر الثاني على التوالي في شهر أغسطس، وفقاً لأحدث بيانات لدراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI). ومع ذلك، أشار مؤشر الإنتاج إلى نمو هامشي كان أضعف قليلاً أيضاً مما في شهر يوليو. ويشير ذلك إلى أن الكثير من الشركات لا تزال تواجه صعوبة في ظروف العمل، بالرغم من تخفيف الكثير من قيود كوفيد-19.

لا يزال طلب المستهلكين ضعيفاً، مع انتعاش الأعمال الجديدة بمعدلات مؤقتة فقط في شهري يوليو وأغسطس. ونتيجة لذلك، لم يتم الحفاظ على مستويات التوظيف، حيث أفادت الشركات بانخفاض كبير في أعداد القوى العاملة.

في الوقت ذاته كانت الشركات أقل يقيناً بشأن التوقعات الاقتصادية في شهر أغسطس، مع تراجع مستوى الثقة إلى أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر. وفي ظل حالة عدم اليقين هذه، لجأت الشركات إلى خفض مشترياتها بشكل أكبر، بينما ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي وأدت إلى ارتفاع متجدد في أسعار المنتجات".

أشارت بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر أغسطس إلى نمو النشاط والطلب في الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط للشهر الثاني على التوالي. ومع ذلك، كانت تخفيضات الوظائف قوية وأدت إلى تدهور عام في ظروف العمل. في الوقت نفسه، ارتفعت أسعار المنتجات للمرة الأولى منذ عشرة أشهر في ظل زيادة أخرى في أسعار مستلزمات الإنتاج.

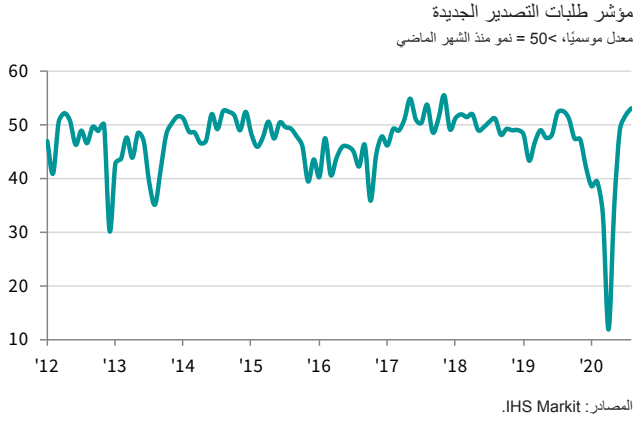
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً من 49.6 نقطة في شهر يوليو إلى 49.4 نقطة في شهر أغسطس. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تدهور في ظروف التشغيل، وبشكل أسرع مما كان عليه في الشهر السابق ولكن بشكل هامشي.

وقد ارتفع المؤشر الرئيسي بحوالي 20 نقطة عن أدنى مستوياته في شهر أبريل في ذروة جائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، ليشير إلى أن سرعة التباطؤ قد تراجعت بشكل ملحوظ.

شهدت الشركات غير المنتجة للنفط في مصر زيادات أخرى في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر أغسطس، مستفيدة من الانتعاش الأولي المسجل في شهر يوليو. هذا وقد ارتفع مستوى النشاط، حيث شهدت الشركات انتعاشاً في الطلبات الجديدة وطلبات العقود، على الرغم من أن معدل التوسع كان معتدلاً وأقل قوة مما كان عليه في الشهر السابق. وجدير بالذكر أن بعض الشركات عقلت على أن المبيعات ظلت ضعيفة حيث كان الطلب بطيئاً في العودة إلى مستويات ما قبل كوفيد، مما يشير إلى أن زخم الانتعاش الاقتصادي كان ضعيفاً.

من ناحية إيجابية، ارتفع الطلب من العملاء الأجانب في شهر أغسطس وبأسرع وتيرة في ما يقرب من ثلاث سنوات. ويرجع ذلك جزئياً إلى إعادة فتح المواقع السياحية التي أدت إلى زيادة السفر إلى مصر، في حين أشارت الشركات أيضاً إلى زيادة عقود التصدير.

تابع...



استمر انخفاض التوظيف في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر أغسطس، حيث كان مؤشر التوظيف هو العائق الأساسي للمؤشر الرئيسي. وقد انخفضت أعداد الوظائف بسبب استمرار ضعف حجم العمل نسبيًا بالشركات. وكان هذا هو الانخفاض الشهري العاشر على التوالي في التوظيف، وكان قوياً بشكل عام.

مع انخفاض القوى العاملة، أدى التأخير في واردات المواد الخام ومشكلات السيولة في بعض الشركات إلى زيادة الأعمال غير المنجزة للشهر الرابع على التوالي. وأفادت الشركات أيضاً بتراجع مواعيد التسليم الإجمالية، ولكن بشكل طفيف فقط.

في الوقت نفسه، كان ارتفاع أسعار شراء المعدات الطبية والمطهرات من بين أسباب ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية في شهر أغسطس. انخفض معدل التضخم عن أعلى مستوى سجله في شهر يوليو، لكنه كان قوياً رغم ذلك. وازدادت تكاليف الأجور بأسرع وتيرة في ستة أشهر، لكنها ظلت طفيفة.

استجابت الشركات لضغوط التكلفة المرتفعة بزيادة متوسط الأسعار لأول مرة منذ شهر أكتوبر 2019، إلا أن الزيادة الإجمالية كانت هامشية.

وأخيراً، تراجع مستوى الثقة بشأن الإنتاج في الأشهر الـ 12 المقبلة بشكل كبير من أعلى مستوى في 29 شهراً في شهر يوليو، وإلى أدنى مستوى منذ شهر مايو. ومع ذلك، توقعت نسبة أعلى بكثير من الشركات أن يتحسن النشاط، في حين توقعت نسبة أقل أن يتراجع، وربط المتقائلون ذلك بضعف تأثير الوباء على النشاط الاقتصادي.

تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 207 064 6237

هاتف: +1 781 301 9311

كاترين سميث

العلاقات العامة

IHS Markit

هاتف: +1 781 301 9311

كاترين سميث
العلاقات العامة
IHS Markit
هاتف: +1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IHS) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للمعملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أغسطس 2020 في الفترة من 20-12 أغسطس 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناتجة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "PMI® Purchasing Managers' Index" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.